الفقر والتخلف في العالم النامي
واتساع الهوة الإنمائية مع العالم المتقدم

د. أنور مهدي صالح
قسم الجغرافية / كلية الاداب / جامعة بغداد

المقدمة :

الفقر ضاهرة اجتماعية خطيرة عانت وما تزال منها البشرية وهي ظاهرة معقده ذات جوانب مختلفه تتمثل بتدني فرص الحصول على الغذاء وتخلف الاوضاع الصحية والمستوى التعليمي والحرمان من الضروريات الاساسيه تبعا لدرجه الفقر فهو ظاهرة مألوفة في معظم المجتمعات الا ان الفقر المرفوض هو الفقر المصطنع الذي سببه الانسان سواءا بتأثير الانظمة السياسيه أو بفعل تأثير السيطرة الاستعمارية وهو انتهاك لحق من حقوق البشر في العمل والحصول على الدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحي ويعتبر الجوع وانعدام فرص الحصول على الغذاء اشد سمات الفقر وقد ثبت أن نقص الغذاء وارتفاع نسبه الجوع يضر بالتنمية في البلدان النامية لأن نقص الغذاء يؤدي الى انخفاض انتاجية الانسان ويعتبر القضاء على الجوع شرطا ظروريا للحد من الفقر وبالتالي المساهمه الايجابية في استثمار الموارد الطبيعية وتنميتها.

وعلى الرغم مما حققته الدول النامية من نمو اقتصادي وتحسين مستويات المعيشة فما زال الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الدول الأكثر تخلفا سمه ملازمة لها وتشير تقارير منظمه الاغذيه والزراعه الدوليه الى ان عدد الذين يعانون من نقص الغذاء وتحت خط الفقر في زياده مستمرة من ناحيه العدد المطلق رغم تحديد مؤسسات الامم المتحدة الاهداف الانمائية للألفية الجديدة بخفض معدلات الفقر والجوع في العالم الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ الا ان الفجوة بين الفقراء والاغنياء ما تزال تتسع فازداد الفقر بدلا من أن ينخفض وواصلت افقر البلدان تخلفها عن عمليه التطور وتأمين الأولويات الضرورية لحياة كريمة فقد ارتفع الفرق بين اغنى سكان الارض وافقرهم من نسبه ٣٠-١ في عام ١٩٦٠ الى ٩٤-١ في عام ٢٠٠٤

وهذا التفاوت كان بين اغنى بلد وافقره ٣-١ في عام ١٨٢٠ ارتفع الى ٣٠-١ في عام ١٩٦٠ و٤٤-١ في عام ١٩٧٣ والى ٩٤-١ في عام ٢٠٠٤ ليس هذا فحسب بل ان الامر الاكثر استغرابا ان ثروة اغنى ٢٠٠ شخص في العالم بلغت اكثر من ألف مليار دولار في عام ٢٠٠٠ بينما بلغ مجموع دخل ٥٨٢ مليون شخص يعيشون في البلدان الاقل نموا في ٤٣ بلدا ١٤٦ مليار دولار أي ان اغنى ٢٠٠ شخص يملكون ما يعادل موارد الدخل ل٤٣ بلدا لمده ٦ سنوات.

فرضيه البحث:

ان الفقر والجوع والتخلف في استثمار الموارد الطبيعية بالمجتمعات في البلدان النامية يشكل سببا من اسباب ضعف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في البلدان النامية وهناك ارتباط وثيق بين الفقر والانتاجية والبطالة وهي سببا في اتساع الهوه الانمائية مع البلدان الاكثر تطورا

هدف البحث:

يهدف البحث الى التنبيه الى الحلول التنمويه للمجتمعات النامية وظرورة اعتمادها واشراكها لمواطنيها في تنميه شامله والتركيز على تقديم الخدمات التعليميه والصحيه واستثمار مواردهم يهدف القضاء على البطاله والفقر في المجتمعات الناميه وايجاد فرص عمل ومحاوله التوصع في استثمار الموارد الطبيعية وتنمية الأقاليم اقتصاديا بهدف الرفع من مستوى التنمية البشرية في هذه البلدان وتوفير الخدمات الاساسيه خاصه التعليميه والصحيه وصولا الى القضاء على الفقر وتأمين التوزيع المتوازن لموارد الثروة ومحاولة تقليل الفجوة مع الدول المتطورة من خلال ملاحقه التكنلوجيا ورفع المستوى العلمي للمواطنين

الفقر والتخلف:

الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الحاجات الضروريه لعدم توفر اسباب العيش الكريم أي انه حالة عدم الحصول على مستوى معيشة يعتبر لائقا يحافظ على كرامه الانسان وهو يعني العوز والتعرض للجوع والحرمان(١) ويتحدد مستوى معين كحد ادنى يعتبر من لا يحصل عليه فقيرا ويسمى هذا المستوى بخط الفقر وجرت العاده ان يحسب على اساس مفهوم الدخل في الدول كمؤشر لمستوى المعيشة وقد اصطلح على اعتبار من يحصل على اقل من دولار يوميا تحت خط الفقر(٢) ويعرف خط الفقر بأنه الحاله التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه و(٣)عند الحديث عن هذه المفاهيم يجب التفريق بين الفقر والتخلف فالدول الغنية يوجد فيها نسبة من السكان الفقراء والعكس صحيح في البلدان الفقيرة توجد طبقه من الاغنياء ويختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من

مجتمع لاخر فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشه في الولايات المتحده الامريكية مثلا يعد غنيا في اكثر من دوله من دول افريقيا جنوب الصحراء كما ان من كان يعتبر فقيرا بمقياس قبل ربع قرن ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت قد يعتبر ظمن نفس المستوى ظمن من يعيشون في الفقر المتقع في الوقت الحاظر. فمفهوم الفقر نسبي يتغير معياره من فترة لأخرى الا ان الفقر يعتبر انعكاس لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العداله في توزيع موارد الدخل على سطح الارض الذي يتوضح من خلال ان ٢٠% من سكان العالم يعيشون في الدول الاكثر تطورا ويحصلون على ٨٥% من الدخل العالمي ويستهلكون ٨٠% من الموارد في حين ان باقي سكان العالم يعيشون في مستويات اقل تطورا ويوجد في الدول الناميه في الوقت الحاظر ١.٣ مليار نسمة دخلهم اقل من دولار يوميا ويعد ثلث السكان في الدول الناميه تحت خط الفقر وتصل النسبه في بعض بلدان جنوب الصحراء الى ٧٠% تقريبا و لا يزال الفقر يقاس في معظم الاحوال من منظور الدخل الا ان الفقر الحقيقي ليس هو العوز المالي فقط و ان كان ذلك ركنا اساسيا فيه الا انه يخفي جوانب اخرى لتعددية ابعاد الفقر بمجموعة المؤشرات التي استخدمها الاتحاد الاوربي والتي لا تتضمن قياسات فقر الدخل و التفاوت في معدلاته فقط بل تشمل الحرمان من التعليم و التباين في مجال الخدمات الصحيه و البطالة و العجز عن العمل و ان تعريف الفقير بهذا المعنى خطوة اولى لفهم اسباب الفقر و وضع استراتيجية ناجحه لمكافحته من خلال استهداف زيادة الدخل اولا و العناية المباشرة بمعالجة تدني التعليم و السكن و تحقيق التنمية الاقليمية الشاملة و ايجاد فرص عمل للفقراء(٤)

النمو والتنمية:

النمو يشير الى عمليه الزيادة المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة فالنمو الاقتصادي يقتصر على نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد اما التنميه الاقتصاديه فتعني التنميه الشامله والمتوازنة والمستقرة نسبيا لكافه القطاعات في جوانبها الاقتصاديه اما مفهوم التنميه المستدامه فهو مفهوم متعدد الاستخدام وهي نموذج تنموي مختلف عن النموذج الصناعي او الرأسمالي وقد حددت مؤتمرات الامم المتحده اكثر من ٢٠ تعريفا فالمفهوم للتنميه المستدامه في الدول المتطورة تعني لهم اجراء خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقه والموارد الطبيعيه وايجاد بدائل وتحولات جذريه في الانماط الحياتيه السائدة وتأمين تصدير نموذجها التنموي الصناعي للبلدان الاقل تطورا اما بالنسبه للدول الفقيرة والناميه فالتنميه المستدامة تعني توضيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الاكثر فقرا على الصعيد الانساني والاجتماعي فالتنميه المستدامه تسعى الى الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحيه والتعليمية في الارياف فالتنميه المستدامه تهيء للجيل الحاظر متطلبات الحياة الاساسيه والرفاهيه المشروعه دون ان تخل بحصه الاجيال القادمة أي استجابة لحاجات الحاظر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبله على الوفاء بحاجاتها ورفاهيتها ولا ينبغي الخلط بين المفهومين على الرغم من ارتباطهم التكميلي الواحد للأخر وقد عرف اعلان الحق في التنميه الذي اقرته الامم المتحده عام ١٩٨٦ بأنها عمليه متكامله ذات ابعاد اقتصاديه واجتماعيه وثقافيه وسياسيه تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهيه كل سكان الاقليم دون تمييز بينهم و معظم التعاريف للتنمية المستدامه تتمحور حول المفهوم السابق اما التنمية المستدامه للموارد الطبيعية فأنها تعني توجيه الامكانات التكنلوجية بطريقه تضمن تلبية احتياجات الاجيال القادمه من موارد الارض المتجددة (المياة و النبات الطبيعي و الحيوان) والموارد الناضبة بما فيها موارد المعادن و استثمارها بالشكل السليم الذي يحافظ على توازنها و استمرارها اطول فترة ممكنه و عدم الاضرار بالبيئة(٥) .

ان تقليل الفقر هو الهدف العام لسياسة التنمية الاقليميه في العالم و لا يزال اغلب فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية و سيضل ذلك لفترة طويلة مقبله و يتوقع ان يضل للتنمية الزراعية و الريفية دورا في وضع سياسات قطاعية لتقليل الفقر فالانتاجية الزراعية الاعلى في المعدل تشجع النمو في قطاعات اخرى(٦).

العالم الثالث النامي:

ان تعبير العالم الثالث tiers monde يعني المجموعه الثالثه أي بعد العالم الاول الدول الصناعيه الرأسماليه والعالم الثاني الدول الشيوعية وهو تعبير للتمييز عن العالمين السابقين وقد عرف هذا المصطلح لأول مرة في العالم في مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز الذي انعقد في نيسان عام ١٩٥٥(٧) وبعد هذا التاريخ شاع استخدام مصطلحات مترادفة منها الدول المتخلفة pays sous developpes وكذلك الدول الناميه او الدول في طريق النمو pays en vois de developement وفق المعايير التي حددتها الامم المتحده لأستخدام مصطلحات الدول الناميه والاقل نموا moins developpes (less developed) وتميزها عن الدول المتطورة .

العالم الثالث النامي والمتخلف يقل متوسط الاستهلاك والرفاهيه المادية لسكانها عن البلدان المتطورة على الرغم من امكانية تحسين الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه بوسائل معروفه وواضحه فالمفهوم يفترض وجود موارد كافية لكن لم يتم استثمارها بالشكل العلمي الامثل فهنا يجب التفريق بين الدول المتخلفه والدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات وفقر امكانياتها ومواردها تمنعها من النمو على عكس الدول المتخلفة التي يرجع سبب تخلفها لا الى نقص الموارد وانما للاستخدام الرديء لأستثمار هذه الموارد . وتشترك دول العالم الثالث في تبعيتها الاقتصاديه وتخلفها النسبي وتعد مصدرا للمواد الاوليه للدول الصناعية ونظرا لان التنميه في العالم الثالث (النامي)تعتمد على استخدام تقنيات العالم الاول الصناعي فأن هذا يؤدي الى توسيع نطاق الفجوة بين العالمين . واستخدم مصطلح الدول الناميه للأشارة الى البلدان التي لا تنتمي الى المجموعه الرأسماليه او الاشتراكيه وتتصف هذه البلدان بتعرضها للاستعمار مع استثنائات لتايوان وايران والتخلف

ليس سمه لكل البلدان النامية وانما هو من صفات قسم منها وهي نتيجه منطقيه وطبيعية لتكوين وتطوير الرأسماليه العالميه التي لا يمكن ان تتطور الا بتقسيم العالم الى بلدان متطورة واخرى متخلفة ترتبط بها وتعتمد عليها .
والتخلف على الصعيد التاريخي برز كظاهرة خلال تكوين الامبراطوريات الاستعمارية للقوى الرأسمالية واكراه الناس على العمل ومصادرة ارائهم وحرياتهم ان التخلف مفهوما كيفيا وليس كميا فالفرق في مستوى التطور بين اليمن وماليزيا مثلا هو اكبر من الناحيه الكميه بين الفرق بين الولايات المتحده وماليزيا ولكن عندما نصنفهم فئويا نقول الولايات المتحده والدول المتطورة كبريطانيا وفرنسا من جهة ومن جهة اخرى نقول البرازيل وماليزيا واليمن ويجب الاشارة الى ظرورة التمييز بين التأخر والتخلف والنمو المتدني فاليونان متأخرة عن الولايات المتحده من حيث مستوى تطورها وانما ليست متطورة كثيرا عن ماليزيا مثلا من الناحية الكميه والاحصائيه لكننا نصنفها تبعا للموقع الاقليمي ظمن الاكثر تطورا

الخصائص العامة التي تحدد درجه التخلف في الدول النامیه:

يمكن مزاوجة اكثر من معيار لتحديد درجة التخلف وان كان الاكثر شيوعا الاعتماد على المعيار الاقتصادي بفروعه المختلفة وتأثيراته على جوانب الحياة المختلفة خاصة مستوى المعيشة ودرجه التعليم ومدى التقدم الصحي والقطاعات الخدمية الاخرى اضافة الى الوضع السياسي اذ ان معضم الدول النامية دولا خضعت لفترة طويلة للسيطرة الاستعمارية مع استثنائات محدودة كالصين وايران وحتى اثيوبيا التي لم تتعرض للسيطرة الاستعمارية اكثر من اربع سنوات ومع ذلك فانها تصنف ضمن الدول المتخلفة الاقل نموا اضافة لى انعدام الدول الديمقراطية و ندرة مشاركة المواطن في صنع القرار
ان المعايير التي يمكن ان تساهم في تصنيف البلدان النامية الى بلدان الاكثر تقدما او في طريق النمو en vois de development او الدول الاقل تطورا sous developped (less developes) او الدول المتخلفه وهذه المعايير هي عبارة عن خصائص عامة تتصف بها معظم البلدان الناميه وهي

١- ارتفاع نسب النمو السكاني اذ تتصف البلدان النامية في ان نسبة النمو السكاني فيها مرتفعة بشكل لا يتناسب مع نسب النمو في القطاعات الاقتصادية وفي درجة استثمار مواردها الطبيعية و ان كانت بنسب متفاوته.
لقد تجاوز عدد سكان العالم ٦ مليار نسمه منذ عام ٢٠٠٠ يعيش منهم في العالم النامي ٧٥% من سكان العالم وسوف يزداد عددهم بشكل اسرع من زيادة عدد سكان الدول المتطورة اذ ان معدل مضاعفه عدد السكان في الدول المتطورة على ضوء معدلات النمو الحالية يحتاج الى بين ٧٠ الى ٨٠ سنه في الوقت الذي لا يستغرق مضاعفة عدد السكان في البلدان الاقل تطورا اكثر من ٣٠ سنه فقط وذلك ناتج عن استمرار زيادة الولادات مع انخفاض في مستوى الوفيات الذي نتج عن ظروف التطور في الخدمات الصحيه وهي تمر بمرحلة من النمو السريع سبق ان مرت بها الدول المتطورة في نهاية القرن ١٩ وفي البلدان النامية زيادة في نسب الولادات وانخفاظ في نسب الوفيات زياده في العدد دون الانتباه الى مستويات المعيشة وتعود اسباب ارتفاع نسب النمو السكاني في جزء منها الى حالة التخلف والقلق وانخفاض المستوى التعليمي لشعوب الدول النامية التي عانت وما تزال من المجاعات والاوبئة والحروب التي كانت تهدد امتداد الاسر في المجتمعات المتخلفة التي تطمح للحفاظ على عدد اكبر من الاطفال الذكور اذ ان لهم دور اقتصادي كبير في اعالة الاسرة وهم يمثلون لهم رمزا للعزة والقوة في المجتمع وهذه العادات الاجتماعية المتمثلة بحب الانجاب لاكبر عدد من الطفال كانت قد طبعت هذه المجتمعات في الفترات السابقة حتى اواسط القرن الماضي في وقت كانت فيه نسبة الوفيات عالية اذ يندر ان يصل الى سن متقدم عدد من الاطفال في العائلة الواحدة بسبب ارتفاع نسب الوفيات نتيجة للتخلف في مجال الخدمات الصحية وانتشار الامراض التي تعاني منها تلك المجتمعات في الدول النامية الا ان تحسن الوضع الصحي على النطاق العالمي ووصول التطعيم ضد الامراض ادى الى انخفاض نسب الوفيات في الدول النامية مما ادى الى سرعة نمو عدد السكان مما عقد من مشكلة توفير الغذاء للأعداد الكبيرة من البشر اضف الى كل ذلك عمليات التهجير القسري للسكان من قبل الشركات التجارية الكبرى التي سيطرت على هذه البلدان النامية بالعمل في مشروعاتها وتأمين استمرار حصولها على القوى العاملة الرخيصة التي تحقق ارباح لهذه الشركات التابعه للدول الاستعمارية دون الاهتمام بالمستوى المعاشي لهذه الشعوب . وتتصف البلدان النامية بارتفاع نسب الخصوبة التي تصل الى ٢٥٠ بالالف في مالي و٢٤٧ بالالف في باكستان وعموما تتراوح النسبة بين ١٠ الى ٢٥ طفل لكل ١٠٠ امرأة في سن الانجاب وهذه الارقام دون شك مرتفعة جدا اذا ما قورنت بالدول المتطورة التي لا تتجاوز نسبة الخصوبة فيها ٥٠ بالالف فقط .
ان شعوب العالم النامي تتصف بانها شعوب شابة ترتفع فيها نسبة صغار السن اذ تتراوح بين٤٠ – ٥٠ % لمن هم دون سن العمل (اقل من ١٥ سنة) في الوقت الذي لا تتجاوز النسبة ٢٥% في الدول المتطورة وهذا يعني بالنتيجة ارتفاع نسبه الاعالة في المجتمعات الناميه وضغطا مستمرا على فرص العمل وارتفاع في نسبه البطاله كما يعني في الوقت نفسه ارتفاع تكاليف الخدمات في المجتمع كالتعليم والصحه والرعايه الاجتماعيه التي تتدهور باستمرار لانه لا يمكن المحافظه على التوازن بين نمو الخدمات والاقتصاد والنمو السكاني العالي ولذلك توجهت البلدان الناميه الى تطبيق سياسة تحطيط الاسرة plaining familialالا ان هذه السياسات التي تتمثل بسياسه طفل واحد للعائله في الصين او العقم الاجباري في سن معين في دول اخرى كلها محاولات للتقليل من عدد افراد الاسرة لتقليل للحفاظ على نمو سكاني متوازن مع النمو في حجم الموارد و الخدمات الا ان كل ذلك لم يضع حلولا منطقيه لمشاكل البلدان النامية بل على العكس ظهرت افرازات اجتماعيه كثيرة كما ولا بد من الاشارة

هنا الا ان احد خصائص البلدان الاقل تطورا في البلدان النامية ان امد الحياة فيها اقل بكثير من نظيراتها في الدول المتطوره التي تجاوزت ٧٥ سنه للرجال و٧٨ سنه للنساء في حين يصل في بعض البلدان الاكثر تخلفا الى حوالي ٢٨ سنه فقط في غينيا يضاف الى ذلك ان ارتفاع نسب الوفيات في العالم الثالث بين الاطفال ناتج عن ظروف التخلف في مجال الرعايه الصحية وارتفاع نسبة الامية بين الامهات الحوامل وكذلك سوء التغذية الذي زاد من نسبة الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة

٢- سوء التغذية وانتشار المجاعات على الرغم مما حققته البلدان النامیه من نمو اقتصادي وزياده في العوائد الماليه ومحاولات الحد من الفقر والجوع الا ان الامم الامتحده حددت في مؤتمراتها المتعلقه بالفقر والجوع خمسا وعشرون دوله من دول العالم النامي الاكثر تعرضا للمجاعات منها دول الساحل الافريقي السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا اضافه الى باكستان افغانستان الهند والفلبين وهذه الدول تعرضت عبر المراحل التاريخية السابقه الى مجاعات واوبئة ادت الى وفيات اعداد كبيره من البشر بسبب الجوع

ففي بنجلادش مثلا توفي ربع مليون شخص في عام ١٩٧٤ بسبب المجاعه . «٨».

تعاني معظم بلدان العالم النامي من سوء التغذية وعدم كفاية السعرات الحراريه لجسم الانسان والجدول التالي يوضح نصيب الفرد في بعض مناطق العالم النامي مقارنة مع الدول المتطورة

جدول رقم (١) معدل نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائيه (السعرات الحراريه calory.

جدول رقم (١)

المنطقة	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٩٨
العالم	٢٤١٠	٢٤٥٠	٢٨٠٠
البلدان المتقدمة	٣١٣٠	٣٢٢٠	٣٢٣٠
البلدان النامية	٢١١٠	٢٣٠٠	٢٦١٠
جنوب اسيا	٢٠٦٠	٢٠٧٠	٢٤٠٠
افريقيا جنوب الصحراء	٢١٠٠	٢٠٧٠	٢١٩٠

المصدر منظمة الأغذية والزراعة الدولية fao٢٠٠١

ان معاناة شعوب العالم النامي من سوء التغذية يعد سببا رئيسيا من اسبابا ارتفاع نسب الوفيات وشيوع ظاهرة الجوع ومشاكل سوء التغذية تظهر اكثر وضوحا في المجتمعات التي يكون معدل نصيب الفرد من السعرات الحراريه اقل من ٢٥٠٠ سعرة حراريه وان ٧٠% من سكان العالم هم دون ذلك المعدل وتجدر الاشارة هنا الى ان قسما من البلدان الاكثر تخلفا والتي تشكل ٢٠ % من مجموع سكان الدول النامية نصيبها من السعرات الحراريه اقل من ٢٠٠٠ سعرة بل وتصل في بعض المناطق الى ١٧٠٠ كما في تنزانيا وفي دول شبه القاره الهندية ١٩٥٠ سعرة حراريه في الوقت الذي يتراوح نصيب الفرد في الدول المتطورة بين ٣٢٠٠ الى ٣٤٠٠ سعرة حراريه أي ما يقارب ضعف معدل نصيب الفرد في الدول الفقيرة ويعود السبب في نقص السعرات الحرارية الى انخفاض معدل دخل الفرد في هذه البلدان خاصة الطبقات الفقيرة من الايدي العامله اذ ان نسبة من يعمل باجر يتراوح بين ١الى ٢ دولار تعد عالية في العالم النامي ويوضح الجدول التالي رقم (٢) توزيع العمالة التي تكسب ١-٢ دولار يوميا

المنطقه	نسبة العماله لمن يكسب دولارواحد		نسبة العماله لمن يكسب ٢ دولار	
	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣
العالم	٢٧.٥	١٩.٧	٥٧.٢	٤٩.٧
امريكا اللاتينيه	١٦.١	١٣.٥	٣٩.٣	٣٣.١
شرق اسيا	٣٥.٩	١٧	٧٩.١	٤٩.٢
جنوب اسيا	٥٣	٣٨.١	٩٣.١	٨٧.٥
جنوب شرق اسيا	١٩.٩	١١.٣	٦٩.١	٥٨.٨
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣.٩	٢.٩	٣٣.٩	٣٠.٤
افريقيا جنوب الصحراء	٥٥.٨	٥٥	٨٩.١	٨٩

المصدر منظمة العمل الدولية word employment report 2004-2005
Geneva 2005 table 1-2 p24

ان انخفاض معدل موارد الدخل الفردي اليومي يعني انخفاض القدرة الشرائية خاصة في ظل ارتفاع الاسعار وبالتالي لا يستطيع الاجير ان يسد رمق عائلته وتجدر الاشارة هنا الى ان سوء التغذية لا يظهر فقط من ناحية كمية الغذاء المستهلك وانما في نوعيته ففي دراسة لمنظمة الغذاء والزراعة الدوليه ان ٥٨ % من سكان العالم يعانون من سوء التغذية الناتج عن

نقص في استهلاك البروتين الحيواني والفيتامينات الضروريه وان ١٧% فقط من سكان العالم يستهلكون في المعدل العام اكثر من ٣٠غرام يوميا من البروتين الحيواني للفرد الواحد وان هذه الكميه متباينه بين بلد واخر تبعا للمستوى المعاشي وموارد الدخل والقدرة الشرائية فهي تتراوح بين الهند ٦ غرام من البروتين الحيواني للفرد يوميا وبين ٧٠ غرام في نيوزيلنده وبين ٢٥٦ غرام في فرنسا و٣١٠ غرام في الولايات المتحدة الامريكية وهذا
التباين ناتج عن الاختلاف في معدلات الدخل والمستوى المعاشي والعادات الغذائية خاصة في البلدان المتطورة التي اعتادت على استهلاك البروتين الحيواني ونشير هنا الى ان ٢٠% من سكان العالم الذين يسكنون في الدول المتطورة صناعيا يستهلكون ٨٠% من مجموع البروتين الحيواني وان ٨٠% من سكان العالم او الذين يعيشون في الدول الناميه تستهلك فقط ٢٠% من مجموع البروتين الحيواني نتيجة لانخفاض معدلات الدخل وانخفاض القدرة الشرائية وان ٧٠% من سكان العالم تستهلك في المعدل اقل من ٢٥٠٠ سعرة حرارية ومن هذه النسبه ٢٠% منهم يستهلكون اقل من ٢٠٠٠ سعره حراريه ((٩))
ان الموقع الجغرافي للبلدان الاكثر تخلفا في المناطق المدارية كانت له اثاره السلبيه في ابقائها على حالة التخلف التي تعيش فيها والخارطة رقم(١) توضح التوزيع المكاني للمناطق التي تعاني من الجوع و نقص الغذاء و يلاحض عليها ان معظم البلدان التي تعاني من مشاكل نص الغذاء تقع في النماطق المدارية اذ ان بدايات التوسع الاستعماري من قبل الشركات الاستعمارية التي استثمرت اراضيها في الزراعة التجارية لانتاج المواد الاولية الضرورية لصالح الاقتصاد الاستعماري كزراعة المطاط مثلا على حساب توفير الغذاء الضروري لهذه الاعداد المتزايدة من البشر واخيرا فان الجوع وسوء التغذية لا تقتصر اثاره على جسم الانسان فقط وانما يتعدى ذلك الى روحه وعقله وسلوكه الاجتماعي وعلى مساهمته في التنميه التي تنشدها البلدان المتخلفة

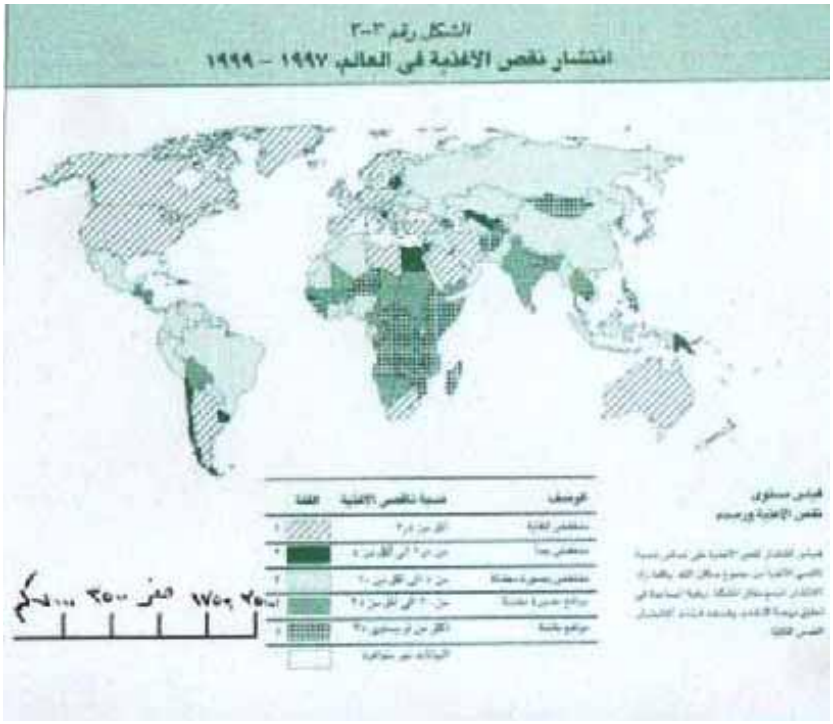

المصدر : تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO ١٩٩٩

٣- التوزيع غير المتوازن لموارد الثروة : تتوزع موارد الثروه العالمية توزيعا مبعثرا غير متوازن ناتج عن الاختلاف في الخصائص المناخية وتوفر موارد المياه والتربة اضافة الى طبيعة التكوين الجيولوجي لمناطق العالم المختلفة التي حددت موارد الثروة المخزونة في الارض تبعا لنوعية التكوينات الصخرية التي تحدد نوع الموارد المعدنية و مصادر الطاقة و يظهر التوزيع غير المتوازن في دول العالم الثالث اذ يبدو التناقض واضحا في معدلات الدخل الفردي بين الدول المتطورة والدول المتخلفة اضافة الى وضوح هذا التباين بين دول العالم الثالث نفسها اذ يعتمد التباين في معدلات الدخل على عدد السكان في الدولة ونوعيه الموارد المستثمرة واسعار المواد المنتجة في السوق الدولية ومدى تطور القطاعات الاقتصادية في الدولة ولذلك نجد دول غنية اقتصاديا كما هو الحال في دول الخليج العربي النفطية التي تتصف بمعدل دخل فردي عالي ربما يصل الى مقدمة دول العالم مقارنة مع الدول الاكثر فقرا بين الدول النامية ويصل التناقض بين الدول النامية نفسها في بعض الاحيان الى ثلاثين ضعفا ((١٠))
الا ان ارتفاع معدل الدخل الفردي في البلدان النفطية لا يعد مؤشرا للتطور وانما يعود سببه الى قلة اعداد السكان وضخامة كميةالانتاج النفطي وارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية وفي الوقت الذي تنمو فيه معدلات الدخل الفردي بصورة طبيعية وبمعدلات معتدلة في الدول المتخلفة الا ان طبيعة النمو في الدخل تنمو بشكل اسرع في الدول المتقدمة وهي اشبه ما تكون بمتوالية عددية في نمو الدخل في الدول النامية في حين تظهر اقرب للمتوالية الهندسية في نمو معدلات الدخل في

الدول المتطورة والجدول التالي والشكل البياني يوضح تطور معدلات الدخل واتساع الفجوة الرقمية في معدلات الدخل بين المجموعتين النامية والمتقدمة ومقدار الفرق بينهما
علما انه تم احتساب نمو الدخل بافضلية للعالم الثالث بنسبة نمو ٥% في حين نسبة النمو ٤% للدول المتقدمة

جدول رقم (٣)

الفترة الزمنية	معدل دخل الفرد في الدول المتطورة	معدل دخل الفرد في الدول النامية	الفرق بين المجموعتين
١٩٦٥	$٢٠٠٠	$١٦٠	$١٨٤٠
١٩٧٠	$٢٤٠٠	$٢٠٦	$٢١٩٤
١٩٧٥	$٢٩٦٠	$٢٦٠	$٢٧٠٠
٢٠٠٠	$٥٤٨٠	$٣٢٠	$٥١٦٠
٢٠١٥	$٤١٠٠٠	$١٨٩٤	$١٢١٠٦

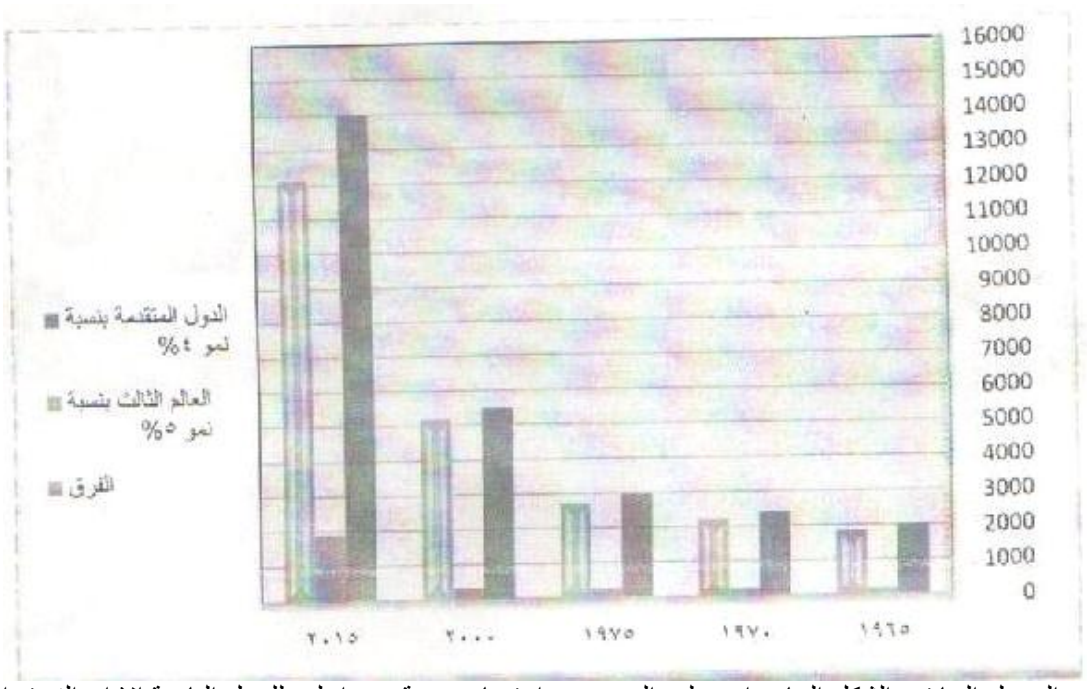

يتضح من الجدول السابق والشكل البياني انه على الرغم من احتساب نسبة نمو اعلى للدول النامية الا ان الفرق اصبح كبيرا بالتقادم فدخل الفرد في الدول النامية تضاعف في الفترة بين ١٩٦٥ الى ال٢٠٠٠ ليصبح ٣٢٠ دولار وذلك لا يمثل سوى حوالي ٦% من دخل الفرد في الدول المتطورة ويلاحظ في نفس الوقت ان الدخل في الدول المتطورة اصبح كبيرا واصبح تبعا لذلك الفرق بين الدول النامية والمتطورة كبيرا والجدول التالي يمثل مقارنة لمعدلات الدخل بين بعض البلدان المتطورة وبعض البلدان المتخلفة ونسبة من هم تحت خط الفقر في بعض هذه البلدان.

جدول رقم (٤) معدل دخل الفرد للعام ٢٠٠٥

الدول المتطوره	الدخل	البلدان النامية	الدخل	نسبة من هم تحت خط الفقر
لوكسمبورغ	$٨٠٥٠٠	زامبيا	$١٠٠٠	٧٢.٩
ايرلندا	$٤٤٠٠٠	مالي	$١٢٠٠	٦٣.٨
النرويج	$٤٣٦٠٠	غامبيا	$٢٠٠٠	٦٤
الولايات المتحده	$٤٣٤٠٠	افغانستان	$٨٠٠	٥٣
كندا	$٣٥٥٠٠	تشاد	$١٥٠٠	٦٤
الدنمارك	$٣٦٥٠٠	طاجاكستان	$١٣٠٠	٦٤
النمسا	$٣٦٠٠٠	السودان	$٢٣٠٠	٤٠
سويسرا	$٣٧٤٠٠	بنجلادش	$٢٢٠٠	٤٩.٨

United nations development report 2006

United nations statistics division social indicator statistics 2006

لقد تبين من خلال الدراسات المتعلقة بتوزيع موارد الثروة ان ١٦% من سكان العالم يمتلكون اكثر من ٧٠ % من ثروته وان ٥٤% من سكان العالم الاكثر تخلفا لا يمتلكون سوى ٩% من الثروة العالمية وتتصف عموم البلدان النامية بسيطرة طبقة من الاثرياء على نسبة كبيرة من موارد الدخل ففي البرازيل مثلا احدى اغنى دول العالم النامي ٢% فقط من سكانها يمتلكون ٥٠% من اراضيها وفي كولومبيا ٢.٦% من سكانها يمتلكون ٤٠%من موارد الدخل الوطني فيها يضاف الى كل ذلك ان استثمار رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات لانتاج المواد الاولية زراعية كانت او معدنية ادت الى استنزاف هذه البلدان اقتصاديا فشركة united fruit ((١١))

يعادل راس مالها موارد الدخل لخمس دول في امريكا اللاتينية وراس مال شركة جينيرال موتورز الامريكية يعادل ثلثي خزينة البرازيل في الوقت الذي لا يقوى فيه راس المال الوطني على الدخول في مشاريع استثمار واسعة لعدم توفر الفائض النقدي في الدول الاكثر فقرا

٤- انخفاض معدل انتاجية وحده العمل اذ ان الدول النامية تعد متخلفة في مجال معدل الانتاجية للفرد او لوحدة المساحة نتيجة للتخلف في التقنيات ومستوى ملاحقة التكنلوجيا وتتم عملية احتساب انتاجية وحدة العمل بحساب مجموع انتاج وحدة المساحة الارضية في الانتاج الزراعي وهي متباينة بحسسب تباين التطور في المجتمع او يتم احتساب بقياس انتاج الماكنة الواحدة في الساعة او انتاجية العامل في اليوم ويمكن تطبيق هذه القياسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة ففي القطاع الزراعي مثلا في الدول المتطورة يتم التأكيد على وحدة الارض وزيادة معدل انتاجها من جهة والتوسع في استخدام العلم والتكنولوجيا والالات خدمة للقطاع الزراعي فلذلك نجد ان المزارع الامريكي يستطيع ان ينتج ليطعم ٤٤ شخص والفرنسي والروسي بين ٤ الى ٦ في حين ان الفلاح في العالم الثالث بسبب تخلف اساليب الزراعة والاعتماد على الوسائل التقليدية فالفلاح هنا ينتج ليطعم ١ الى ٢ شخص لحساب معدل الانتاجية في القطاعات الاقتصادية الثلاث يوضحها الجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥) معدل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية

الدولة	القطاع الاول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
U.S.A	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اوروبا الغربية	٣٠	٣٢	٣١
امريكا اللاتينية	١٣	٢١	٢٨
الشرق الاوسط	١٠	١١	١٣
اسيا وافريقيا	٦	٧	٧

ان حساب الانتاجية في الجدول السابق كان على اساس انتاجية العامل الواحد ويتضح بالفرق الكبير بين المجموعات المتطورة والدول المتخلفة ويتضح الفرق اكثر في انتاجية العامل بين العالم النامي والعالم المتطور من خلال الشكل التالي

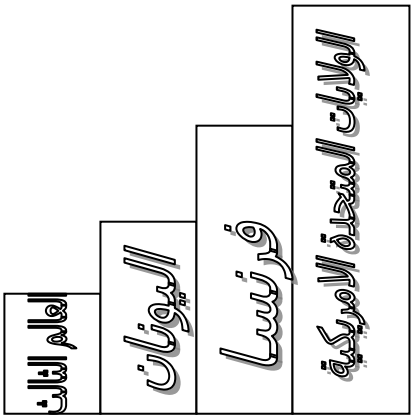

٥- ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي ففي معضم بلدان العالم النامي تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي اذ تمارس الزراعة الكثيفة على نطاق واسع اعتمادا على اليد العاملة وبالوسائل التقليدية ويعيش ٧٠% ممن هم تحت خط الفقر في البلدان النامية في المناطق الريفية وترتفع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي فهي تصل الى ٧٤% في افريقا و٧٠% في اسيا و٦٥% في امريكا اللاتينية كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦) نسبة سكان الريف ونسبة العمالة الزراعية في العالم النامي واقاليمه

	نسبة سكان الارياف		نسبة العمالة الزراعية لمجموع اليد العاملة	
المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم الثالث	%٦٥	%٦٠	%٦١	%٥٥
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	%٤٦	%٤٠	%٣٩	%٣٣

افريقيا جنوب الصحراء	%٧٤	%٦٧	%٧٢	%٦٦
شرق وجنوب شرق اسيا	%٧٠	%٦٥	%٦٨	%٦٢
جنوب اسيا	%٧٥	%٧١	%٦٣	%٥٩

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة الدولية
F.A.O Economic and social development paper N147 Roma 2001

يعاني هذا القطاع من مشاكل كثيرة خاصة ما يتعلق باستمرار النظام الاقطاعي واحتكار الارض وعبودية الفلاح اذ يعمل نسبة كبيرة منهم كأجراء لصالح الاثرياء والشركات الكبرى ونتيجة لذلك اصبح مردود وحدة الارض في هذه البلدان اقل بكثير مما يتحقق في الدول المتطورة وتجدر الاشارة الى ان قسم من البلدان النامية يمارس فيها نظام الزراعة التجارية الواسعة منذ فترة السيطرة الاستعمارية اذ ان الشركات التجارية المستغلة لاراضيها تابعة للدول التي استعمرت تلك البلدان وانشأت مزارع خاصة برؤوس اموال كبيرة مستفيدة من توفر القوى العاملة الرخيصة بما يحقق ارباح طائلة لهذه الشركات على حساب الدول النامية مستغلين عدم قدرة رأس المال الوطني على الدخول في هذه المشروعات المكلفة وهذا النمط من الزراعه زاد من حدة مشاكل توفير الغذاء وتعريض اقتصاديات هذة الدول للخطربسبب التذبذب الحاصل في اسعار المواد الزراعيه المنتجة تجاريا.

ان التباين الاقليمي لمستوى التنمية الزراعية جعل بعض البلدان النامية اكثر تخلفا من الاخرى فما زالت الكثير من المناطق تزاول فيها الزراعة البدائية خاصة في المناطق الاستوائية الطاردة للسكان وان نمط الزراعة الكثيفة هو الاكثر شيوعا في الدول النامية خاصة المزدحمة بالسكان في اسيا الموسمية حيث استغلت كل الاراضي الصالحة للزراعة بما فيها السفوح الامر الذي دفع القرى والمراكز الريفية باتجاه القمم ويبقى الهدف الرئيس للنشاطات الزراعية محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي

٦- تخلف القطاع الصناعي وانخفاض نسبة العاملين فيه تتصف البلدان النامية بسبب ظروف تخلفها التقني بانخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع وبتخلف أساليب الصناعة وان كانت الدول النامية تتباين في درجة تطورها فالدول الاكثر تطورا تشكل الصناعة فيها نسبة مهمة من موارد دخلها اضافة الى ارتفاع نسبة العاملين فيها وتمثل أمريكا اللاتينية اول اقاليم العالم النامي في الميدان الصناعي اذ انها تنتج أكثر من نصف المنتجات الصناعية في العالم الثالث اذ بلغت النسبة ٥٥ % في حين تنتج بلدان اسيا ٣٧% ولا تمثل افريقيا اكثر من ٨ % من مجموع الانتاج الصناعي وتمثل القارة الافريقية الدول الاكثر تخلفا في هذا الميدان في حين حققت البرازيل والهند والارجنتين والمكسيك والعراق تطورا مهما في الميدان الصناعي وفي حالة العراق كان مقررا له ان يغادر المجموعة النامية في عام ١٩٨٦ الا ان ضروف الحرب العراقية الايرانية اولا والضروف السياسية وما نتج عنها من حروب انعكست سلبا على خطط التنمية ووضعت حدا لطموحات العراق في التطور والتنمية انتهت باحتلاله في عام ٢٠٠٣ . ان القطاع الصناعي في دول العالم الثالث لا يمثل الا نسبة محدودة من موارد الدخل الوطني وهذه النسبة لا تتجاوز ٢٠ % في اكثر الدول تطورا بالمجموعة النامية الا ان الصناعة الاستخراجية تساهم بدور اكبر باعتبار ان هذه الدول مصدرا للمواد الاولية المعدنية ومصادر الطاقة وتصدر بشكلها الخام باتجاه الدول الصناعية وتشكل الصناعه الاستخراجية نسبة قد تصل الى اكثر من ٩٠% من مجموع موارد الدخل ينطبق ذلك على الدول المنتجة للنفط .

وان من اثار السيطرة الاستعمارية على الدول النامية تغلغل الشركات الاجنبية وتوضيفها برؤوس اموال فرأس المال الاجنبي يمتلك ٩٠% من مصانع السيارات في البرازيل مثلا . اما بالنسبة لمجموع القوى العاملة في الصناعة فهي بحدود ٤٥% من مجموع القوى العاملة في الدول المتطورة في حين لا تتجاوز ٢٠% في البلدان الاكثر تطورا في البلدان النامية بل تنخفض في بعض بلدان افريقيا واسيا لتصل الى ٥% من مجموع القوى العاملة فقط ولا تساهم الدول النامية مجتمعة بأكثر من ٦.٩% من مجموع الانتاج العالمي الصناعي اما المعادن في البلدان النامية فلا تتم عملية تصنيعها وانما رفع نسبة تركيز المعادن وتصديرها بشكل خام باتجاه الدول الصناعية اما الصناعه فلا تتعدى الصناعات الاستهلاكية هدفها الاسواق المحلية كالنسيج والاغذية .

٧- ارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى الخدمات ونقص في توفر الحاجات الاساسية في ظل التباين الكبير في معدلات التعليم بين دولة واخرى ومع الدول المتطورة وتتصف البلدان النامية بارتفاع نسبة الامية خاصة بين الاناث والجدول رقم (٧) يبؤشر نسبة الامية في بعض دول العالم النامي بين الذكور والاناث

الدولة	ذكور	اناث
الصومال	%٢٩.١	%٤٥.٢
جزر القمر	%٣٦.٥	%٥٠.٩
افغانستان	%٥٦.٩	%٨٧.٤
تنزانيا	%١٤.٨	%٣٠.٨
سيراليون	%٦٠.٢	%٧٩.٥
اليمن	%٣٠.٥	%٧١.٥
اثيوبيا	%٥٠.٨	%٦٦.٢
النيجر	%٦٩.٦	%٨٩.٤
مالي	%٧٣.٣	%٨٨.٢

العراق	%٢١.٥	%٤١.٣
بنجلادش	%٤٩.٧	%٦٨.٦

المصدر: عبد الهادي صالح التويجري - المسلمون وثلاثية الفقر والجهل والمرض - مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - لندن – ٢٠٠٥

ان ارتفاع نسبة الامية وتخلف القطاع التعليمي انعكس بشكل سلبي على عملية التطور الامر الذي انعكس على معدلات ما ينفق على البحث العلمي وتطويره في البلدان النامية اذ لا يشكل الا نسبة ضئيلة جدا من موارد الدخل ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة ما يصرف على البحث العلمي ٢.٣% من الدخل القومي في عام ٢٠٠٠في الدول المتطورة في حين لم يتجاوز الرقم في الدول النامية ٠.٩% فقط بل لا يتجاوز المعدل نسبة ٠,١ % في البلدان العربية في اسيا والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة ويوضح التباين في مستويات الانفاق على البحث العلمي بين دول العالم المختلفة

الانفاق على البحث العلمي

		السنة
الدول المتقدمة	%٢.٣	٢٠٠٠
الدول النامية	%٠.٩	٢٠٠٠
السويد	%٤.٣	٢٠٠٣
فرنسا	%٢.٢٦	٢٠٠٣
اليابان	%٣.٣	٢٠٠٤
الولايات المتحدة الامريكية	%٢.٧	٢٠٠٤
المانيا	%٢.٥٢	٢٠٠٤
بريطانيا	%١.٨٦	٢٠٠٤
دول افريقيا جنوب الصحراء	%٠.٢	٢٠٠٠
تركيا	%٠.٦٦	٢٠٠٤
الدول العربية الاسيوية	%٠.١	٢٠٠١
الدول العربية الافريقية	%٠.٢	٢٠٠١
تايوان	%٢.٣	٢٠٠٢

المصدر : unesco institute for _ paris _2005 statistic

ان اهمال البحث العلمي والانفاق عليه في البلدان النامية زاد من الفجوة العلمية والتنكنلوجية والتشريعية وزاد من اتساع فجوة الفقر والغذاء والتعليم والعمل وتتضح بصورة اوضح الفجوة الرقمية من خلال مقارنة توضيف المعرفة التي تقاس بعدد برائات الاختراع والرخص والنشر العلمي وكفائة نظام التعليم وعدد المصانع ومراكز التطوير ومدى استفادة هذه البلدان من المنجزات العلمية التي تحققها مراكز البحوث والجامعات ولا بد ان تسعى الدول النامية الى تطوير مؤسساتها العلمية والتكنلوجية والى امتلاك معامل تصنيع وسائل الانتاج كخطوة أولى للحصول على التكنلوجيا والتوسع في الاستثمار باعتبار ذلك منطلقا للتأسيس لمقومات تنمية حقيقية في محاولة الحصول على التقنية التي تؤهل لتصنيع وسائل الانتاج وحرية التصرف بمنجزاتها العلمية لاكما هو واقع الحال الان اذ ان التقنية الصناعية و المنجزات التكنلوجية تصدر جاهزة مغلفة للدول النامية ة لا يمكن للعالم النامي فك رموزها و فهمها تحت حجة حماية الملكية الفكرية في وقت يعتبر الحصول على التقنية احد المقومات الرئيسية التي تؤهل لتصنيع وسائل الانتاج و امتلاك حرية التصرف بمنجزاتها التقنية و العلمية .

المقتربات الاساسية للتطور في البلدان النامية:

تؤكد الدراسات الحديثة ان المؤهلات التنموية في أي اقليم تستدعي بالضرورة التركيز على عدد من العناصر الاساسية التي تمثل نوعا من المقتربات(١٢) الضرورية لفهم واستيعاب مضمون وحركة هذا المصطلح التنمية development واهم هذه العناصر التي تؤخذ بنضر الاعتبار لتقييم المؤهلات التنموية للاقليم او الدولة هي :

١- تحديد الموارد الطبيعية المتوفرة حصرها وتصنيفها على اساس قابليتها للنفاذ او ديمومتها او قابليتها على التجدد وحصر غير القابل منها على التجدد وتحديد كمياتها وعمرها الاستثماري وترشيد استثمارها وتحديد العمر الزمني الذي يمكن للاقليم ان يستفيد من تلك الموارد.

٢- تحديد مضمون وخصائص مرحلة النمو الاقتصادي التي يجتازها الاقليم او الدولة اذ ان المراحل الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية تختلف بدرجات متفاوتة كميا ونوعيا ضمن الفلسفة الواحدة للنظام الاقتصادي وتختلف كميا ونوعيا ضمن الفلسفات الاقتصادية المختلفة وفي هذا التوجه لتنمية القطاعات الاقتصادية نجد من الضروري الانتباه الى :

أ- ان المراحل التي تمر على البلدان التي تلتزم النضام الرأسمالي الحر لا بد تختلف في مضمونها وتوجهاتها عن المراحل التي تمر بها البلدان التي التزمت النظام الاشتراكي .

ب- ان معضم بلدان العالم الثالث التي تلتزم بنضم وفلسفات هجينية تمثل خليطا فلسفيا وفكريا يفقد وحدته الذاتية لذلك فأن انعكاساته على الصعيد الموضوعي تكون في معضم الاحيان انعكاسات سلبية لا تضمن تحقيق تطور حقيقي تصبح فيه كل مرحلة لاحقة افضل في معاييرها العامة من المرحلة السابقة بل يحدث العكس في بعض الاحيان .

ج- ان وحدة الفلسفة الاقتصادية مهما بلغت من الاستقلالية فانها تضل ضمن دائرة الفلسفة السياسية العامة لتكون معها نسقا اديولوجيا متجانسا تكون الضوابط الديمقراطية السياسية في النظام الراسمالي ضمانات كبيرة له والمكزية الديمقراطية والديمقراطية الشعبية في النظام الاشتراكي ضوابط اساسية اما النظم الهجينية كما هو الحال في بلدان العالم النامي فان حالة الخليط السياسي الذي يحاول ان يجمع بين صنوف الديمقراطية في اطر لقضية معينة وفي هذا المجال نشير الى ان التطبيقات الدكتاتورية في اطر ووسائل متنوعة في البلدان النامية تجعل من غير الممكن تكوين محصلة نهائية ولا بد من الاشارة الى ان معضم البلدان النامية بعيدة عن الحكم الديمقراطي الذي تخضع فيه السلطة التنفيذية لمراقبة السلطة التشريعية الامر الذي ادى

الى الاستعمال السيء للمساعدات الدولية وانتشار الفساد الاداري والمالي والتركيز على قطاعات هامشية لا اثر لها في تحقيق نهضة تنموية في هذه البلدان اضف الى ذلك ان دول العالم النامي عادة ما تضفي مكانة متميزة للاعتبارات الادارية والتنفيذية والسلطة الامر الذي يوسع من تبديد موارد الثروة واهمال المشاريع العلاجية الحقيقية التي تحتاج الى توضيف اعداد كبيرة من القوى العاملة هذه المشاريع التي يمكن ان تساهم في تنمية مواردها الخاصة والاكتفاء بالمشاريع الهامشية التي تحقق اهدارا للموادر وتبديدا للثروة علما بأن الرصيد النقدي لمعضم البلدان النامية هو الشفيع الوحيد للقوة السياسية والاقتصادية هذا الرصيد الذي جاء من خلال كنوز الثروات الطبيعية المعدنية والزراعية المتوفرة في هذه البلدان وفي الدول الاكثر فقرا عندما تنعدم الثروات الطبيعية(الدول الفقيرة) تكون حالة العوز والتبعية الاقتصادية هي الصفة السائدة والتي تحكم العلاقات بينها وبين الدول المستعمرة وفي هذه البلدان تكون العلاقات في حالة الانتاج بين الكم والنوع متينة تجعل فرصة الاحساس بها معدومة امام حالة التوزيع المتباين للمشاريع وللأستهلاك وينعكس ذلك على تباين نوعية الحياة التي يحياها شعب واحد بتفاوت كبير تبعا لتباين المشاريع التنموية .

د- مشاكل اللامساواة وعدم التجانس في المستوى الحياتي بين دول وشعوب العالم من جهة بل وفي داخل الدولة الواحدة من دول العالم النامي من جهة اخرى وصولا الى اللامساواة في شروط الحد الادنى للحياة الانسانية وحتى لا يلتبس الامر عمد الجغرافيون على تحديد عدد من المعايير الخاصه بتحديد نوع الحياة الانسانية في أي اقلي كان حضريا او ريفيا قرية او مدينة واصبح بالامكان تطبيق تلك المعايير وحسابها بالوحدات المتميزة لتحديد نوعية الحياة وفق وحدات قياس ومقارنة للضرورات المعيشية والحياتية وقد تم تحديد معايير وضوابط لقياس نوعية الحياة اذ تأخذ المعايير دورها في تحديد نوعية الحياة ضمن (١٣) اعتبارات تتمثل في ان هذه المعايير تعمل بالتداخل وان تسلسلها يعكس حالة الاهمية النسبية وهذه المقاييس هي تبدأ بالحقوق الاساسية للانسان و هي :-

١- العمليات الديمقراطيه التي يحددها النظام الذي يحكم الناس و يقرر مستوى التساوي في الحقوق و الواجبات بينهم.

٢- المشاركة الجماهيرية للرأي العام وضمان تدخل الرأي العام في اتخاذ القرارات التي تهم حياة الانسان وتضمن للرأي العام فرصة اسماع رأيه لمتخذي القرار

٣- الخدمات الصحية التي تضمن تشخيص وتوفير العلاج للمواطنين من خلال توزيع اقليمي عادل متوازن للخدمات الصحية بين المراكز الحضرية والريفية

٤- حق الاختيار في الحياة الذي يتقرر من خلال الفرص والامكانية والحقوق التي تضمن للفرد تحقيق الاختيارات الاساسية له ليحدد مستقبل حياته

٥- السكن والضمانات التي توفر السكن الملائم للفرد والعائلة والتسهيلات الاسكانية الاخرى التي تجعل من المسكن حالة قادرة على تحقيق الوضائف السكنية المختلفة لكي يشعر الانسان بالاطمئنان على مستقبل اسرته ليصبح عاملا مسهما في التنمية.

٦- حق التعلم حيث ان التعليم واكتساب المهارة والتخصص وما اشبه ذلك حقوق مبدأية للانسان يجب توفرها وتوفير فرص تطويرها والقدرة على مواكبة الزمن وملاحقة التطور العلمي على النطاق العالمي للتقليل من الفجوة .

٧- الفرص الاقتصادية التي يجب ان تتوفر لمستويات مختلفة ومتنوعة تجعل الفرد أي كانت امكانياته او مستواه قادرا على ممارسة واختيار عمل يتناسب مع مؤهلاته وان يحقق ذاته من خلال العمل والعيش الكريم

٨- الضمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن الدرجة التي يستطيع الانسان فيه من تدبير اموره الاقتصادية بما يتلائم مع توفير حاجاته الاساسية بحيث يعيش على اساس ما يقدمه من عمل واسهام في مجتمعه

٩- التخطيط السليم لاستعمالات الارض بحيث يضمن فوائد استعمالات الارض بحيث تعطي مردودا يمثل اقصى استخدام لاستعمالات الارض ضمن المعايير المعروفة في التخطيط بين المساحات السكنية والخضراء في المراكز الحضرية وتخفيف استعمالات الارض الريفية التي تضمن اقصى انتاج من جهة والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة اخرى

١٠- حق الانسان في توفير الحاجات الاساسية الطعام والملبس والمأوى التي يجب ان تكون في متناول الفرد بغض النظر عن أي اعتبار اخر باعتبار ذلك جزءا من حقوق البشر وهذا يعني انه لا يجوز ان يكون هناك جياع في أي منطقة من مناطق العالم. الا ان هذه المقاييس التي تمثل نموذجا للحدود الدنيا للحياة الانسانية لكنها في التطبيق العملي خاصة عن الدول النامية تعكس نواقص معينة منها :

أ- ان الدول النامية و المتقدمة لا توجد في مستوى واحد وليس هناك نقطة انطلاق لخط شروع واحد للمقارنة بسبب الاختلاف في نوعية الموارد وفي درجة التنمية .

ب- ان الهوة الانمائية كبيرة جدا على الصعيد العالمي بين الدول الاكثر تقدما والاكثر تخلفا وانه لما يخجل جبين الانسانية ان فارق الهوه الانمائية في العالم في الوقت الحاضر لا يزال يترنح بين وجود حق الحياة لانسان في منطقة وعدم وجود هذا الحق في منطقة اخرى وتعرض العديد للموت من التخمة في مناطق وموت اكثر بسبب المجاعة وفي مقارنة الحاجات الاساسية للانسان التي شملت متغيرات كمية الطعام ونوعيته المياه الملبس الحالة السكنية استهلاك الطاقة الخدمات التعليمية الخدمات الصحية خددمات النقل الفراغ في فترات متعدده بين الدول الاكثر تخلفا والدول النامية والدول المتطورة وكل المجموعات تطورت لكن نسبة التطور بالمجموعات الاكثر تخلفا اقل من النامية والاثنين اقل بكثير من الدول المتطورة الى الدرجة التي يبدو كأن التطور وفق هذه المعايير يكون بمتوالية عددية في البلدان النامية في حين يكون بمتوالية هندسية في الدول المتطورة والشكل التالي يوضح الفكرة

شكل افتراضي لحركة الهوة الانمائية

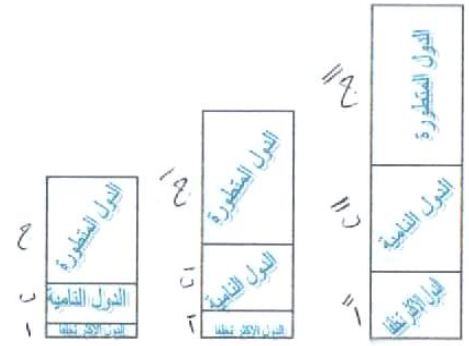

وبسبب الفساد المالي والاداري وانتشار الرشوة في مجتمعات الدول المتخلفة والاثراء غير المشروع للطبقة الحاكمة اصبح هناك فوارق كبيرة بحيث بلغ الامر في بعض الدول الاكثر تخلفا ان تكون مهمات البعض الكدح والموت مقابل حالات من البذخ والاسراف والمتع غير المعقولة لدى الطبقات الحاكمة والمتنفذة في تلك المجتمعات لقد ظهر الفارق الدرجي في الحقوق الانسانية في سنة الاساس ١٩٨٠ من خلال دراسة مقارنة بين ٤ مناطق متباينة في درجة تطورها ظهر ان الفارق يمتد من مستوى الصفر في نوعية الحياة التي تعيشها مجموعة تساداي tasaday في مكان ما من الفلبين وبين مستوى مئة الف في الولايات المتحدة مرورا بالريف الهندي الذي يتعايش في بعض مناطقه مع مستوى ٢٠٠ وحدة قياسية (١٤) ضمن دائرة القياس الانساني الحقيقي التي يمكن ترجمتها بالارقام لقياس نوعية الحياة التي هي اكثر تطورا في الدول الصناعية التي تتصف بارتفاع مستواها المعاشي

الخلاصة :

ضمن ضوابط القياس الموضوعي في مضمون حركة التنمية واختلافها بين الدول المتقدمة التي تزداد تطورا خاصة مع الاستخدام العلمي الحديث للتكنلوجيا ولتطور الاتصالات اتسعت الهوة الانمائية في العالم النامي خاصة الهوة الرقمية مما اثر على الدول النامية التي اصبحت تبعد كثيرا عن ملاحقة التطور الذي يحدث في الدول المتقدمة ومن خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج:

١- حركة التنمية حركة امامية في جميع بلدان العالم المتقدمة منها والنامية والمتخلفة تحت ضغوط عوامل تاريخية كانت او بسبب ضغط التقدم العلمي والتكنلوجي او بسبب اكتشافات لموارد طبيعية جديدة وكلما زادت الامكانية زادت احتمالات التقدم اكثر الى الامام والحرب هي الوحيدة التي يمكن ان تكسر خط التنمية بحيث تجعلها الى الخلف كما حصل في حالة العراق الذي كان مقررا له ان يغادر المجموعة النامية في عام ١٩٨٦ الى ان دخوله الحرب وما نتج عنها من حصار اقتصادي وتكنلوجي ادى الى تقهقر حركة التنمية وايقاف كثير من المشاريع التي كانت موضوعة في الخطط الخمسية العراقية وفي العالم الثالث يمكن ان تصبح الحركة الامامية الظاهرية بالقياس العلمي الصحيح حركة باتجاهين مختلفين الاول في مواقع وقطاعات معينة تقطع اشواط كبيرة الى الامام والثاني في مواقع اخرى حركة تخلف الى الوراء خاصة ما يتعلق منها في براءات الاختراع والملاحقات الرقمية لثورة الاتصالات

٢- ان اختيار خط شروع تاريخي للحركة التنموية يكشف عن حقيقة الاختلاف الموضوعي بين استعدادت وامكانيات حركة التنمية في المواقع المقارنة

٣- لو افترضنا ان خط الشروع كان عام ١٩٦٥ وعمليات القياس فيه ستكون ضمن ضوابط زمنية محددة بخمس سنوات فان ما سيضهر على الفاصل التنموي بين الاماكن التي تتم المقارنة بها بين دول متقدمة ودول نامية نجد ان الفاصل التنموي يدفع لاحد المواقع الى الخلف والاخر الى الامام الا في حالة توازن الحركة بشكل مطلق وهذا غير ممكن ولا يضهر الفارق كبيرا عندما تقارن بين الدول الرأسمالية والاشتراكية مثلا لكن تضهر الهوة والفارق اكبر عندما نقارن دولة متقدمة مع دولة متخلفة فسيضهر الفارق كبيرا عندما يقارن بين الولايات المتحدة مثلا واليمن اكثر من ما يضهر عندما نقارن بين روسيا الولايات المتحدة ولكن عندما تتم المقارنة بين كيانين فيهما معدات وامكانيات تنمية في خط الشروع كالمقارنة مثلا بين حركة التنمية في الهند والولايات المتحدة فان حركة أي من البلدان النامية سوف تبدو وكأنها حركة الى الخلف لان الفاصل الكمي في القياس لفارق الهوة الانمائية سوف يكون اكبر من حركة تقدم الزمن وبالقياس الموضوعي تزداد البلدان المتقدمة تقدما بمتوالية هندسية تقريبا وتتعمق حالة التخلف في العالم الثالث وتصبح عاجزة عن التعامل مع التطورات العصرية الحديثة وخاصة في مجال الحاسب الالي واستعمال تكنلوجيا الاشعاع والذرة في الاغراض السلمية ويوضح التباين بين الدول المتخلفة والنامية والمتطورة الشكل الافتراضي الذي يتبين من خلاله ما يلي :

١- أ أ أ مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان الاكثر تخلفا في ثلاث فترات زمنية

٢- ب ب ب مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان النامية في ثلاث فترات زمنية ايضا

٣- ج ج ج مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان المتطورة في ثلاث فترات زمنية ايضا

٤- خط شروع واحد للحركة الامامية عبر الزمن يتناسب مع الاختلاف في مؤهلات الحركة في بداية الشروع بحيث تحقق حالات مختلفة من التعجيل في السرعة والانجاز عبر الزمن المقطوع بعد خط الشروع وهو موحد في القياس على جميع البلدان وفي جميع المجالات او القطاعات المختلفة

٥- تبدو حركة التنمية واتساع الهوه كالافتراض لقطع مسافة بثلاثة متحركين من نقطة واحدة يركبون ثلاثة انواع من وسائط النقل التي تختلف اختلافات جذرية في سرعتها كالدراجة الهوائية مثلا بالنسبة للبلدان المتخلفة والسيارات في البلدان النامية والطائرات في البلدان المتقدمة مما وسع كثيرا في هوه التطور بين البلدان الاكثر تقدما والاكثر تخلفا ولا يمكن للمتخلف ان يصل الى نفس مؤهلات التطور مما جعل الباحثين في هذا المجال يشيرون الى حركة الزمن ضمن ضوابط القياس الموضوعي الموحد انما تؤدي الى ان تزداد البلدان الغنية والمتطورة غنا

وتطورا والبلدان الفقيرة فقرا وتخلفا وليس امام البلدان النامية سوى سياسة حرق المراحل التي هي الطريق الوحيد الذي يشفع للبلدان النامية والمتخلفة في اللحاق ولو بالصفوف الخلفية في حركة التنمية ويقصد بحرق المراحل تحديد جوانب الحياة المختلفة في أي مجال من مجالات تغيير نوعية الحياة التي يعيشها سكان البلدان النامية وتحديدها تحديدا دقيقا واجتياز المراحل التي تحققت عبرها تلك المتغيرات حتى وصلت الى ما هي عليه في الوقت الحاضر بسرعة زمنية خاطفة وتجنب ما يعيق حركة التنمية وتأصيل الممارسات التي تساهم في تحقيق العدالة والديمقراطية واكتساب الخبرات وتحقيق الانجازات الحضارية ان عمليات التحول الجريئة التي يجب ان تمارسها البلدان النامية والتي تحقق حالة من التقشف والتساوي شبه المطلق وتحقيق العدالة الاجتماعية والتساوي في الفرص وتحقيق الديمقراطية اولرقابة على موارد هذه البلدان منعا لاستغلال الشركات الاجنبية والتبذير في الثروات الوطنية وتحقيق المساواة بين ابناء البلد الواحد هو المخرج الوحيد لابناء البلدان النامية والمتخلفة لكي تلحق بركب التطور الذي سبقتها البلدان المتقدمة صناعيا لتقليص الهوة الانمائية واللحاق بركب التطور في العصر الحديث

الهوامش :

١-حمدي عبد العظيم – فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٠ – ص٢٠.

٢-نور الدين هرمز – النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – مجلد ٢٩ – عدد واحد – اللاذقية – ٢٠٠٧ ص ٩.

٣- عاطف غيث محمد (قاموس علم الاجتماع) الهيئه المصرية للكتاب القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٤٢.

٤- ستيفن بي جنكنز و جون مايكرايت (منظور جديد للفقر والتفاوت) ترجمة بدر الرفاعي سلسلة عالم المعرفه الكويت مايو ٢٠٠٩ ص ١٨٥

٥- محمد دلف الدليمي و فواز احمد الموسى جغرافية التنمية دار الفرقان للغات حلب ٢٠٠٩ ص٢٦

٦- ستيفن بي جنكنز مصدر سابق ص٧٢

٧- Christian casteran (le tier mond) collection tout savoir sur edition Filipacchi paris 1973 p5 .

٨-ج جازيس ج دومنجو – تعريب د.محمد عبد الحميد الحمادي و د. محمد علي بهجت الفاضلي – جغرافية البلدان النامية – دراسة في جغرافية التنمية – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – ١٩٨٥ ص٦٥

٩- المصدر السابق ص٧٠

10- Christian casteran op . cit p9

11- La documentation photographique N 6010 (tier mond et sous development) pars p11

12- Cole jp the development gap a spatial analysis of world poverty and ineynality p18 johns wiley and sons printed in U.S.A 1983

13- Noris Robert keith d harries john dvitek geography an introductory perspective pp 360-364 oklahoma state university C.E.M publishing company U.S.A 1982

14- Maurice garnier (la dernier chance du tier mond) Robert laffont paris 1968 p55

المصادر

١-ج جازيس ج دومنجو – تعريب د.محمد عبد الحميد الحمادي و د. محمد علي بهجت الفاضلي – جغرافية البلدان النامية – دراسة في جغرافية التنمية – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية –١٩٨٦

٢-حمدي عبد العظيم – فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٠

٣-عاطف غيث محمد (قاموس علم الاجتماع) الهيئه المصرية للكتاب القاهرة ١٩٩٧

٤-عبد الهادي صالح التويجري (المسلمون و ثلاثية الفقر و الجهل والمرض مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية و الاستراتيجيه لندن ٢٠٠٥

٥-ستيفن بي جنكنز و جون مايكرايت (منظور جديد للفقر والتفاوت) ترجمة بدر الرفاعي سلسلة عالم المعرفه الكويت مايو ٢٠٠٩

٦-محمد دلف الدليمي و فواز احمد الموسى جغرافية التنمية دار الفرقان للغات حلب ٢٠٠٩.

7-Christian casteran (le tier mond) collection tout savoir sur edition Filipacchi paris 1973 .

8-Cole jp the development gap a spatial analysis of world poverty and ineynality johns wiley and sons printed in U.S.A 1983

9-Maurice garnier (la dernier chance du tier mond) Robert laffont paris 1968

10- Noris Robert keith d harries john dvitek geography an introductory perspective oklahoma state university C.E.M publishing company U.S.A 1982

11- F.A.O economic and social development paper N 147 roma2001

12- United nation development report 2006

13- United nation statistics division social indicator statistics 2006

14- World employment report 2004-2005 geneva2005